العرب
الإثنين 2020/08/24
السنة 43 العدد 11799

الفساد أم الأزمة الاقتصادية: ما الذي يعيق التصدي للتلوث البلاستيكي في تونس

نشطاء البيئة: العودة إلى استعمال الأكياس البلاستيكية خطوة إلى الوراء

فاجأ قرار السلطات التونسية بالسماح باستخدام الأكياس البلاستيكية في نقل الإسمنت، الأوساط المعنية بالحفاظ على البيئة، خاصة وأن القرار يأتي بينما تستعد البلاد لحظر استعمال البلاستيك بداية من العام المقبل، وفي حين أشار البعض إلى شبهات فساد وراء الصفقة تقول السلطات إن القرار ناجم عن الأزمة الاقتصادية التي تعيشها البلاد.

آمنة جبران
صحافية تونسية

تونس - استنكر نشطاء البيئة في تونس قرارا رسميا يقضي بعودة استعمال الأكياس البلاستيكية في نقل الإسمنت، وهو القرار الذي جاء في وقت تستعد فيه البلاد لحظر استعمال البلاستيك بداية من العام القادم بهدف التوقي من مخاطر التلوث وحماية البيئة.

وعلى غرار ما تعكسه الخطوة من تعارض مع القرارات الحكومية السابقة وتكشف حجم التخبط والارتباك في إدارة أزمات البلاد على جميع الأصعدة، فإنه يشكل انتكاسة في الجهود البيئية ويعتبر بمثابة "عودة إلى الوراء"، حيث يفاقم المخاطر الصحية جراء التهاون مع آفة البلاستيك في البلاد.

وكانت الحكومة قد قررت في يناير الماضي ضبط أنواع الأكياس البلاستيكية التي يُمنع إنتاجها وتوريدها وتوزيعها ومسكها بالسوق الداخلية وتشمل: الأكياس المصنوعة من مادة البلاستيك المخصصة للتسوق، والأكياس القابلة للتفكك، والأكياس التي تحتوي على تركيز مرتفع من المعادن الثقيلة والأكياس البلاستيكية مجهولة المصدر.

لكن العودة عن القرار بإباحة استعمال البلاستيك في مصانع الإسمنت أثار مخاوف من تداعيات وخيمة على البيئة في الوقت الذي تكافح فيه البلاد للحد من مظاهر التلوث، أمام تساؤلات عن دوافع هذا القرار والجهات التي تقف وراءه.

وفيما اتهمت بعض الأصوات المعارضة الحكومة بمحاباة رجال الأعمال وشبهة فساد اقتضت تمرير هذا القرار، إلا أن وزير الصناعة والمؤسّسات الصغرى والمتوسّطة صالح بن يوسف أرجع ذلك إلى أسباب اقتصادية أجبرت الحكومة على العودة عن قرارها السابق، حيث إن إضافة الأكياس البلاستيكية إلى الأكياس الورقية في تعبئة مادة الإسمنت سيقلص من قيمة الخسائر التي تتكبدها الصناعة.

ونقلت وكالة الأنباء الرسمية عن بن يوسف قوله إن "تعويض 30 في المئة من أكياس الورق المقوّى المستعملة في تعبئة الإسمنت بأخرى من البولي بروبيلين، سيمكن تونس، من توفير ما يناهز 20 مليون دينار (7 ملايين دولار) من العملة الصعبة بفضل التقليص من الواردات من عجين الورق المقوّى".

وأضاف بن يوسف، أنّ "الأمر يتعلّق، أيضا، بإعادة التموقع على مستوى السّوق الليبيّة عبر الضغط على كلفة أكياس الإسمنت ما من شأنه أن يدعم القدرة التنافسيّة لمنتوجنا مقارنة بالمنافسين من الأتراك على مستوى هذه السوق".

وتعليقا على ما راج من انتقادات حول قرار استعمال أكياس البلاستيك لتعبئة الإسمنت، أشار بن يوسف إلى أن "القرار تمّ على إثر إجراء دراسات واستشارات مع المهنيين في القطاع، الذين سيكون كامل الخيار لهم في استعمال الأكياس من الورق المقوّى أو الأكياس من البولي بروبيلين".

واعتبرت جمعيات البيئة في تونس القرار بمثابة نسف لكل جهود مكافحة التلوث والحد من مخاطر استعمال البلاستيك، وهددت بعض الجمعيات باللجوء إلى القضاء من أجل منع تطبيق القرار حماية للبيئة من النفايات البلاستيكية.

ويلاحظ الخبراء تهاونا حكوميا مع معضلة التلوث في البلد، حيث يأتي الملف البيئي في آخر سلم الأولويات. ويرى هؤلاء أن انشغال الحكومات المتعاقبة في ما بعد ثورة يناير بالصراع على السلطة وتصفية الحسابات ثم التركيز على الأزمة الاقتصادية، قاد إلى إهمال هذه المعضلة ما يهدد بمخاطر بيئية إضافية محتملة.

وقال رضا الطبوبي رئيس الشبكة الوطنية للجمعيات البيئية "فايقين لبيئتنا" لـ"العرب"، إن "الحكومات المتعاقبة بعد الثورة لم تعط لموضوع انتشار المواد البلاستيكية الأهمية المستحقة.. وحتى إن تم استصدار تشريعات في الغرض فإنها بقيت نظرية في مجملها ولم تطبق لسببين؛ أحدها ضعف هذه الحكومات وثانيهما خضوعها لقوى الضغط التي تسيطر على هذا القطاع".

وندّد بالمغالطة عن واقع آفة البلاستيك في تونس، وحسب رأيه فإن جهات تمسك برأس المال تقوم بدراسات علمية عن واقع السوق لتمرير خياراتها وهي تدرك جيدا أن تنفيذ خططها لن يلقى كثيرا من الصد خصوصا وأن السياسيين يستفيدون من هكذا خيارات بل ويقومون بأعمال جبارة لإضعاف المجتمع المدني كعدم تمكين الجمعيات من التمويل العمومي.

وعلى الرغم من التضييق والصعوبات التي تواجه المجتمع المدني في هذا المجال، إلا أنه ملتزم بمقاومة القرارات الحكومية غير الصائبة وتعرض حياة وصحة التونسيين إلى الخطر.

وأكد الطبوبي أن الجمعية البيئية لن تصمت إزاء التعدي الصارخ على البيئة، لافتا إلى أنها بصدد الإعداد لحملة مضادة على صفحات التواصل الاجتماعي للتصدي خاصة لمسألة البلاستيك في الصناعات الإسمنتية".

ويتسق رأي الطبوبي مع رأي الناشط البيئي عبدالمجيد دبار، الذي يرى أن المجتمع المدني غير مطالب بنقد نقائص الأداء الحكومي بل هو بمثابة "قوة اقتراح ومدعو إلى رصد حلول عاجلة للبيئة".

وقال دبار في تصريح لـ"العرب"، "في الوقت الذي نسعى فيه لإنهاء استعمال البلاستيك تدريجيا، باغتتنا وزارة الصناعة بالعودة عن قرارها". ووصف استعمال الأكياس البلاستيكية في صناعة الإسمنت بـ"الكارثة البيئية الخطيرة".

ودعا دبار إلى ضرورة اتخاذ قرارات صارمة لمنع هذا القرار. لافتا إلى مواصلة المجتمع المدني ضغطه على الحكومة لثنيها عن القرار توقيا من مشاكل بيئية جديدة.

وفيما تتصاعد المخاوف من إهمال البيئة نتيجة الضغوط الاقتصادية، دون مراعاة تداعيات مثل هذه القرارات على صحة المواطن إضافة إلى إضرارها على الثروة النباتية والحيوانية، يطالب رأي آخر بضرورة التأني في حظر نهائي لاستعمال البلاستيك وتفكير في مصير عدد كبير من الصناعيين الذي يعد البلاستيك مصدر رزقهم الوحيد، وأيضا ضرورة الاستعداد بتوفير الآلات والمواد الأولية الجديدة لصناعة الأكياس الملائمة للطبيعة.

صالح بن يوسف

القرار يوفير ما يناهز 7 ملايين دولار من العملة الصعبة

وأوضح فيصل البرادعي، رئيس الغرفة الوطنية لمنتجي البلاستيك لـ"العرب" أنه بدل إغلاق نهائي لمصانع البلاستيك التي تبلغ 120 مصنعا حسب تقديره، فإن الأولوية في هذه المرحلة هو تأهيل الصناعيين للتفاعل مع المنظومة البيئية الجديدة، والتي تستوجب تغيير نمط الأكياس البلاستيكية إلى نمط صديق للبيئة وقابلة للتحلل البيولوجي.

ويلفت أن "تصنيع أكياس صديقة للبيئة يتطلب التزوّد بآلات جديدة وإمدادات مالية".

واستنادا إلى دراسات وزارة البيئة التي قامت بتشخيص الوضع العام سواء البيئي أو الاجتماعي، فإنه من الصعب التطبيق التام لهذا القرار دون مراعاة ظروف العمال الصناعيين في هذا المجال، بموازاة التفكير بالمخاطر البيئية. وحسب أرقام حكومية يشغل القطاع حوالي 1000 شخص في قرابة 46 مصنعا.

ويستنتج الخبراء أن الملف الاجتماعي على غرار القرارات السياسية المتخذة، فهو حجر عثرة في جهود حماية البيئة بالبلد.

الجهود الفردية لا تكفي

وللتلوث البلاستيكي مخاطر عديدة، فهو يؤثر في الشوارع والتربة والبحر والأغذية، وتنتقل أضراره إلى الأراضي الزراعية حين يختلط مع التربة فيؤثر بذلك في مردوديتها. كما أن بعض المواشي كالغنم تتناول القطع البلاستيكية ضمن ما ترعاه. فيؤثر ذلك في صحة الماشية ويقلل من جودة لحمها أو قيمة حليبها.

ويتسبب البلاستيك أيضا في تلويث الهواء، إذ أن البعض يعمد إلى إحراق أماكن جمع القمامة فتنجم عن ذلك أدخنة سوداء ملوثة للهواء. ويؤثر هذا سلبا على صحة السكان المجاورين لمصبات النفايات. وتتركز غالبية هؤلاء السكان في أحياء وتجمعات فقيرة.

وتعد تونس من الدول التي تلقي بكميات كبيرة من المواد البلاستيكية في الشواطئ والسواحل، ويشير تقرير أصدره الصندوق العالمي للطبيعة في وقت سابق إلى أن البحر المتوسط، الذي يشكل حوضا مائيا شبه مغلق تبلغ مساحته 1 في المئة من مجموع مساحات البحار، بات ترتيبه سادس منطقة بحرية تُوجَد فيها النفايات البلاستيكية؛ إذ يتركز فيه 7 في المئة من مجموع جزيئات البلاستيك في العالم.

وتفيد الإحصائيات بأنه يقع سنويا في تونس استعمال ما يفوق مليون كيس بلاستيكي، وهي غير قابلة للتحلل العضوي.

ويشير التقرير إلى أن صناعة المنتجات البلاستيكية مهمة نسبيا مقارنة بالدول الأخرى في البحر المتوسط وإلى أن البلاد التونسية تعد رابع أكبر مستهلك للمنتجات البلاستيكية على المستوى الفردي في المنطقة.

ففي عام 2018، أنتجت تونس 0.5 مليون طن من النفايات البلاستيكية منها 12 في المئة تم جمعها فيما لم تجر معالجة البقية ووقع إرسالها إلى مصبات النفايات أو رميها في الطبيعة. وبالتالي تم إلقاء 9.5 آلاف طن من النفايات البلاستيكية في البحر المتوسط عام 2018.

وحذر تقرير الصندوق العالمي للطبيعة أن التلوث البلاستيكي يكلف الدولة التونسية خسائر بما يقارب نصف الموازنة، بما قدره 20 مليون دينار (حوالي 7 ملايين دولار) خاصة في مجالات النقل البحري والصيد البحري والسياحة.

التصعيد شرق المتوسط يهدد بمواجهة متعددة الجنسيات

ميخائيل تنشوم

في منتصف شهر أغسطس، تصادمت سفينتان حربيتان تركية ويونانية في شرق البحر المتوسط مما زاد التوترات في أكثر المواجهات البحرية القابلة للاشتعال التي شهدتها المنطقة منذ 20 سنة. كانت الأزمة قد بدأت قبل يومين، عندما أرسلت تركيا سفينة للاستكشاف مع مرافقة للبحث عن النفط والغاز الطبيعي في المياه بالقرب من جزيرة كاستيلوريزو اليونانية التي تصرّ أثينا على أنها ضمن جرفها القاري.

وتهدد دورة التصعيد الأخيرة بتحويل المواجهة إلى صراع متعدد الجنسيات. فقد أرسلت فرنسا،لإظهار دعمها القوي لليونان ضد تركيا، سفنا حربية إلى المياه المتنازع عليها ووعدت بعمل المزيد. كما أعربت مصر وإسرائيل، اللتان تجريان تدريبات عسكرية مشتركة مع اليونان، عن تضامنهما مع أثينا. ومع مشاركة فرنسا ومصر في صراع مفتوح مع تركيا في ليبيا، يخشى المراقبون في جميع أنحاء العالم من قدرة أي تصعيد إضافي في شرق البحر المتوسط على إطلاق عاصفة أوروبية- شرق أوسطية.

لعقود، كانت نزاعات الحدود البحرية في شرق المتوسط قضية تقتصر على مطالبات بين قبرص واليونان وتركيا. ولكن الأمر تطوّر على مدى السنوات الخمس الماضية، إذ حولت موارد الغاز الطبيعي البحرية في المنطقة شرق البحر المتوسط إلى ساحة استراتيجية رئيسية تلتقي فيها خطوط الصدع الجيوسياسية الأكبر التي تشمل الاتحاد الأوروبي ومنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. كما لعبت إيطاليا وفرنسا دورا أساسيا في قيادة هذا التغيير، مما زاد من تعقيد العلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا.

وجاء التغيير الأكبر مع اكتشاف شركة إيني الإيطالية للطاقة حقل ظهر الضخم للغاز الطبيعي في الأراضي البحرية المصرية في أغسطس 2015. وكان هذا أكبر اكتشاف للغاز في شرق البحر الأبيض المتوسط حتى الآن، حيث أبرز مزايا المنطقة أمام الباحثين عن مداخيل الغاز الطبيعي. بدأت إيني، التي كانت المشغل الرئيسي في تطوير الغاز الطبيعي في قبرص، في الترويج لخطة لتجميع الغاز القبرصي والمصري والإسرائيلي واستخدام مصانع تسييل الغاز في مصر لتسويق إنتاج المنطقة إلى أوروبا. كما تمتلك الشركة الإيطالية حصة رئيسية في أحد مصنعي الغاز الطبيعي المسال في مصر.

على الرغم من أن كل هذا منطقي من الزاوية التجارية، فقد حدث خلل جيوسياسي في مخطط تسويق الغاز الطبيعي المسال في مصر: لم يُترك أي دور مهمّ لتركيا والبنية التحتية لخطوط الأنابيب إلى أوروبا، مما أدى إلى تحطيم خطط أنقرة الطامحة في تحويل نفسها إلى مركز إقليمي للطاقة. وأعربت تركيا عن استيائها من هذه التطورات من خلال الانخراط في ما يسمّى بـ"دبلوماسية مدافع الأسطول"، وأرسلت سفن الاستكشاف والتنقيب إلى المياه القبرصية بمرافقة بحرية. ولا تزال أنقرة ترفض الاعتراف بحدود قبرص البحرية، حيث تصرّ على أنها رسمت بصفة غير قانونية على حسابها.

وبذلك، تدعي مدافعتها عن حقوق جمهورية شمال قبرص التركية، التي استبعدت من تطوير احتياطيات الغاز الطبيعي البحرية في قبرص على الرغم من كونها المالكة الشرعية للموارد الطبيعية. ومع كل إجراء تركي، اكتسبت الجبهة المصرية-الإسرائيلية-القبرصية-اليونانية دعما عسكريا متزايدا من فرنسا وإيطاليا والولايات المتحدة، ونمّت كل منها استثمارات اقتصادية كبيرة في غاز شرق البحر المتوسط. وتعتبر تركيا دعم حلفائها في الناتو لهذه المجموعة خيانة وسياسة احتواء لا يمكن أن تتسامح معها.

في نوفمبر2019، وقّعت تركيا،في محاولة للخروج من عزلتها الإقليمية، اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع حكومة الوفاق الوطني التي تتّخذ من طرابلس مقرا لها، في ليبيا التي مزقتها الحرب. وتمثلت الصفقة في محاولة لاكتساب مكانة قانونية أكبر لتحدّي الحدود البحرية التي أنشأتها اليونان مع قبرص ومصر، والتي تعتمد عليها خطط تطوير الغاز الطبيعي في شرق المتوسط.

وجاء اتفاق الحدود البحرية بين أنقرة وطرابلس مع اتفاق تعاون عسكري يوفّر لحكومة الوفاق ضمانة أمنية ضد جهود الجيش بقيادة المشير خليفة حفتر، المدعومة من فرنسا ومصر، للإطاحة بحكومة طرابلس. وقررت حكومة الوفاق تنشيط اتفاقها العسكري مع أنقرة رسميا في ديسمبر، مما ربط المواجهة البحرية المتوترة في شرق البحر المتوسط بالحرب الأهلية الليبية.

في 6 أغسطس 2020، قررت اليونان الرد على تركيا بالمثل بتوقيع اتفاقية لترسيم الحدود البحرية مع مصر. وبعد أيام، انطلقت سفينة الأعروج ريس داخل حدود اليونان البحرية.

> **رهان متصاعد على ألمانيا التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي منذ يوليو لكسر الجمود السياسي شرق المتوسط**

وتدفع حوافز قوية معظم الأطراف في المنطقة والاتحاد الأوروبي لاحتواء التصعيد الحالي وإيجاد مخرج للأزمة. فعلى الرغم من دعمهما لليونان، لا يمكن لمصر ولا إسرائيل تحمل الانجرار إلى حرب مع تركيا في شرق المتوسط. كما أعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه المطلق لأعضائه اليونان وقبرص، لكن الكتلة منقسمة حول كيفية التعامل مع الأزمة الحالية. وتبقى دول الاتحاد الأوروبي المتوسطية الست منقسمة بالتساوي. إذ تدعو اليونان وقبرص وفرنسا إلى اتخاذ إجراءات قوية ضد تركيا بينما تمتنع إيطاليا ومالطا وإسبانيا التي تجمعها مصالح تجارية مهمة بأنقرة في وسط البحر المتوسط وغربه عن ذلك.

لكن، يمكن لألمانيا، التي تتولى رئاسة الاتحاد الأوروبي منذ يوليو، كسر الجمود.

على الرغم من ميل برلين عادة نحو باريس فيما يتعلق بالسياسات المتعلّقة بالمتوسط ، إلا أنها حريصة على إبقاء أنقرة قريبة من الاتحاد الأوروبي قدر الإمكان. ومع ذلك، تلعب تركيا على حافة الهاوية. فإذا استفزّت الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة أكثر، فسينضم الجميع إلى جانب اليونان. ويتجسّد الخط الأحمر الذي لا تستطيع تركيا تجاوزه في جزيرة كريت التي يُعتقد أن مياهها الجنوبية تطلّ على كميات كبيرة من النفط أو الغاز الطبيعي.

أطماع تركيا تهدد بإشعال المتوسط